



دراسة تحليلية لواقع تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

An analytical study of the reality of the Islamic banking industry in Algeria

لَبَاد لمياء*

مخبر النقود و المؤسسات المالية في المغربي العربي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

lla568419@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/04

تاريخ القبول: 2025/11/08

تاريخ الإرسال: 2025/10/06

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إعطاء نظرة شاملة حول تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، عن طريق دراسة تحليلية لواقع هذه الصناعة خلال السنوات (2020-2024)، أين توصلت الورقة البحثية إلى أن بنك الجزائر يعمل على تفعيل قوانين الصيرفة الإسلامية من خلال إصدار النظام رقم 02-20، يليه القانون رقم 09/23، بحيث بلغ عدد البنوك التي تحصلت على ترخيص تسويق منتجات إسلامية 11 بنكا تقليديا، من خلال 102 وكالة إسلامية موزعة على كافة التراب الوطني، هيمنة القطاع الخاص على الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بما يقارب 80%، كما أن حجم الموارد الإسلامية المجمعة لا يشكل سوى نسبة 4,88% من إجمالي ودائع القطاع، أين تعتبر صيغ "بيع السلم"، "المراجحة" و "الإجارة" المنتجات الأكثر تسويقا في مجال الصناعة المصرفية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ القطاع المصرفي الجزائري؛ صيغ التمويل الإسلامي؛ القانون رقم 09/23؛ النظام رقم 02-20

Abstract:

The research paper aims to give a comprehensive view of the experience of the Islamic banking industry in Algeria, through an analytical study of the reality of this industry during the years (2020-2024), where the research paper concluded that the Bank of Algeria works to activate Islamic banking laws through the issuance of system No. 2020-02, followed by Law No. 23/09, so that the number of banks that obtained a license to market Islamic products is 11 traditional banks, through 102 Islamic agencies distributed on all national territory, the dominance of the private sector on the Islamic banking industry in Algeria with approximately 80%, and the size of the collected Islamic resources only constitutes 4.88% of the total deposits of the sector, where the formulas of "Salam", "murabaha" and "Ijara" are the most marketing products in the field of Algerian banking industry.

Key Words: Islamic banking; Algerian banking sector; Islamic financing formulas; Law No. 23/09; Regulation No. 20-02.

JEL Classification: G21; G28; G15.

*مرسل المقال: لَبَاد لمياء (lla568419@gmail.com)

المقدمة:

لقد أوجدت الصيرفة الإسلامية منهجا خاصا بها لم يكن موجودا من قبل، عملت من خلاله على وضع صيغ جديدة و ضوابط تحكم العمل المصرفي وفق معاملات مستمدة من الشريعة الإسلامية، و هو منهج قائم على نموذج المشاركة في الأرباح و الخسائر لتعبئة الفائض الاقتصادي لدى أصحاب الأموال و استثمارها و توظيفها توظيفا رشيدا، بدلا من النموذج التقليدي القائم على مبدأ الفائدة و المديونية، فالمصارف الإسلامية مؤسسات مالية، تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال تطبيق مبادئ و أسس الشريعة الإسلامية، و كان لظهورها دور مهم في خدمة المجتمع والاقتصاد ككل من خلال المساهمة في رفع الحرج عن المسلمين.

وعلى غرار بقية دول العالم، سعت الجزائر لتبني نهج الصيرفة الإسلامية حديثا من خلال التطلع و البحث عن مقترحات و تسهيلات من شأنها تفعيل نشاط التمويل الإسلامي، من خلال اعتماد بنوك إسلامية خاصة في بادئ الأمر، إلى غاية سنة 2020 التي شهدت إصدار النظام رقم 02-2020 الذي يتضمن تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والعمل على اعتماد شبائيك الصيرفة الإسلامية، وتعميمها على مستوى التراب الوطني، يليه القانون رقم 09/23 المتضمن للقانون النقدي و المصرفي، بحيث يعد هذا الأخير المرجع الجديد التشريعي للنشاط البنكي و المالي في الجزائر و الذي ألغي بمقتضاه الأمر رقم 03/11.

بناء على ذلك سنحاول من خلال الورقة البحثية، الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو واقع تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر ؟**

فرضيات الدراسة: كإجابة مبدئية على الإشكالية المطروحة، نقترح الفرضية التالية:

يعمل بنك الجزائر من خلال إصدار الأنظمة و القوانين على تفعيل نشاط الصناعة المصرفية الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري، وعلى التوجه نحوها بوتيرة سريعة.

أهداف الدراسة :

• التعرف على الطبيعة المميزة للصيرفة الإسلامية من خلال التطرق إلى آليات عملها ؛

• إعطاء نظرة شاملة حول تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؛

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في التعرف على ماهية الصيرفة الإسلامية، ومعرفة مدى توجه القطاع المصرفي الجزائري نحوها.

منهجية الدراسة : استنادا إلى طبيعة الموضوع المتناول تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، و تقسيم الورقة البحثية إلى جانب نظري متعلق بالإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وفلسفة عملها، و جزء تطبيقي مخصص لتقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال السنوات (2020-2024) باستخدام برنامج EXCEL لتجميع البيانات في شكل جداول والحصول على الأشكال البيانية، وتحليلها .

هيكل الدراسة: و بناءا على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى:

- مدخل رئيسي لنشأة الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية،
- أسس الصيرفة الإسلامية،
- تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

I. مدخل رئيسي لنشأة الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية:

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث لإيجاد صيغة خاصة للتعامل المصرفي بدون استخدام الفائدة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية بدأت سنة 1963، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي، عندما تم إنشاء بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار من خلال إنشاء صناديق ادخار لصغار الفلاحين لا تتعامل بنظام الفوائد، رغم النجاح الذي حققته التجربة إلا أنه تم حلها سنة 1967، ثم تلت تلك التجربة محاولة من خلال إنشاء مصرف ناصر الاجتماعي سنة 1971. (بوخيضر، 2012، صفحة 110)

أمّا الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فقد جاء في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالملكة العربية السعودية سنة 1972، الأمر الذي ترتب عليه إعداد اتفاقية تأسيس المصرف الإسلامي للتنمية و التي وقّعت من طرف وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974، و في عام 1975 تم افتتاح المصرف الإسلامي للتنمية كمصرف إسلامي دولي في مدينة جدة بالملكة العربية السعودية، أما الولادة الحقيقية لأول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فقد كانت سنة 1975 بتأسيس مصرف دبي الإسلامي، تلاه بعد ذلك بنك فيصل السوداني المصرفي الإسلامي و بيت التمويل الكويتي عام 1977، و غيرها من البنوك الإسلامية التي انتشرت في مختلف دول العالم العربي، التي وصل عددها في ذلك الوقت حوالي 13 بنك إسلامي . (سعيد، 2017، صفحة 69)

حيث شهدت الفترة الممتدة من 1979-1990 قيام كل من السودان و باكستان 1981 و إيران و ماليزيا 1983 بإعتماد نظام مصرفي إسلامي.

أصبحت الصيرفة الإسلامية مرادفاً للأعمال المصرفية "الخالية من الفوائد" و قوة متنامية في المجال المالي العالمي على مدار العقود الثلاثة الماضية ، مع وجود البنوك الإسلامية في أكثر من 70 دولة حول العالم، (Khan, 2010, p. 608). فالطفرة النفطية التي أغرقت المؤسسات المالية الإسلامية بوافر من السيولة كان لها الأثر البارز في تسارع نمو حجم الصناعة المصرفية الإسلامية.

منذ سنة 2008 تم تسجيل نمو كبير لإجمالي الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث ارتفعت من 150 مليار دولار سنة 1990 (بن مصطفى، 2018، صفحة 04)، إلى ما يزيد عن 3 تريليون دولار سنة 2022 حسب تقرير مركز الخدمات المالية الإسلامية الصادر في نفس السنة.

فبعد الأزمة المالية العالمية أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية حقيقة واقعة، و عرفت تطورا هائلا من حيث وجودها الكمي المقدر ب : 191 بنك إسلامي على المستوى الدولي سنة 2018 و نتائجها المالية و إنجازاتها المحققة دفع بالكثير من المؤسسات المالية التقليدية إلى اعتماد النظام المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بلغ عددها 81 بنكا حول العالم سنة 2018. (قندوز و قعلول، 2020، الصفحات 14-13)

يمكن القول أن هناك تقدما كبيرا في عالم المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية حيث يرجع إلى عدد من العوامل أهمها (المغربي، 2004، صفحة 84):

- نضوج فكرة تكوين و إنشاء المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية؛
- حرية الكلمة و الجرأة في التفكير؛
- كثرة المؤتمرات الدينية و السياسية و الاقتصادية على مستوى العالم الإسلامي و قيام الاتحادات الدولية الخاصة بهذا المجال؛
- تعدد المراجع و الأبحاث في هذا المجال مقدمة كل جديد في عالم المصارف؛
- النجاحات العملية لتجارب كثير من البنوك الإسلامية.

II. أسس الصيرفة الإسلامية :

لا شك أن المرجعية النظرية للصيرفة الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية، "فالبنك الإسلامي منظمة مالية و مصرفية، اقتصادية و اجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد و المؤسسات و تعمل على استخدامها أفضل استخدام إلى جانب أداء الخدمات المصرفية المتعددة، و تعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، و تلتزم بمبادئ و مقتضيات الشريعة الإسلامية و ذلك بهدف تحقيق التنمية، الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد و المؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع، حيث تقوم فلسفة عمل المصارف الإسلامية على عدد من القواعد و الأسس من أهمها : " (المغربي، 2004، صفحة 86)

- منع التعامل بالفائدة ؛
- مبدأ الغنم بالغرم، أي المشاركة بالربح و الخسارة ؛
- مبدأ النقود لا تلد نقود، أي النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها، و أن هذا الاستثمار يكون معرضا للمخاطر، حيث نتيجة الاستثمار قد تكون ربحا أو خسارة ؛
- التعامل بصيغ التمويل الإسلامية من مشاركة، مضاربة، مباحة، بيع السلم و غيرها؛
- توجيه المدخرات إلى مجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية و أن للمصرف الإسلامي دور في تحقيق هذه التنمية.

فالبنوك الإسلامية عملت على استحداث نهج تمويل يتماشى وفق أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبار النقود وسيلة استثمار و ليست سلعة، و يتضح ذلك من خلال صيغ و أساليب التمويل الخاص بها (بريش و خلدون، 2016، الصفحات 37-38):

1. المضاربة:

تعني دفع المال إلى من يعمل به، من خلال عقد شراكة في الربح بين طرفين أحدهما يقدم مالا و الآخر يقوم بالعمل و يسمى مضارب (بورقة، 2013، صفحة 117)، و تقسيم الربح بينهما حسب ما تم اشتراطه، و المضاربة جائزة شرعا، فيتم تقسيم الأرباح الناتجة عن المشروع وفقا لنسب يتراضى عليها الطرفين مسبقا و في مجلس العقد، و هي بذلك تختلف عن الربا في كون العائد غير محدد سلفا كنسبة من رأس المال و إنما نسبة من الأرباح، و بالتالي فهي متغيرة و قد لا تتحقق .

2. المشاركة:

المشاركة هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه البنك الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، و يوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسارة فتحدد وفق نسبة تمويل كل منهما، و غالبا ما يفوض البنك طالب التمويل في الإدارة و التصرف باعتباره منشئ العملية و أدري بطبيعتها و لا تكون مشاركة البنك إلا بالقدر اللازم لحفظ حقوقه و الاطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير، و يستحق الشريك طالب التمويل حصة من الربح يتفق عليها مع البنك عند العقد مقابل إدارته للمشروع أو العملية .

3. المراجعة:

بيع المراجعة للامر بالشراء الذي يتمثل في طلب أحد العملاء من البنك شراء منتجات له يحددها العميل و يبين مواصفاتها، على أن يقوم بشرائها من البنك مراجعة و يدفع الثمن إثمًا نقدا أو على أقساط يتم الاتفاق عليها بين البنك و العميل، شرط أن تدخل المنتجات حيازة البائع قبل أن يقوم ببيعها للمشتري، كما يجب أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري، مع اشتراط ربح معين محدد المقدار، فلا تصح المراجعة مع جهالة مقدار الربح أو نسبته (المغربي، 2004، الصفحات 152-153).

4. بيع السلم :

و هو استثناء البيع العادي، حيث يتم الاتفاق ما بين طرفين على بيع سلعة محددة الأوصاف، الكمية و السعر على أن يتم دفع الثمن حالا بينما تسليم السلعة يكون في فترة زمنية لاحقة محددة ، و هناك شروط لصحته، كما أن هناك إجماع ما بين الفقهاء على مشروعيته .

يستعمل السلم من قبل البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي بمختلف وسائل الإنتاج مقابل كمية معينة من المحصول، و النشاط الصناعي بالحصول على المال اللازم لتمويل رأس المال العام أو شراء المعدات اللازمة، مقابل كمية من المنتج.

5.الإستصناع :

من الصيغ التي تكلم عنها الفقهاء و حظيت باهتمام الدارسين في الوقت الحاضر، يمكن تعريفها على أنها عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا، يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، و بأوصاف مخصوصة و بثمان محدد . و لهذا العقد عدة شروط حتى يكون مقبولا من الناحية الشرعية (بوخيضر، 2012، الصفحات 127-128)، و أفضل مجال تطبق فيه هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم البنك بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط مقابل ضمانات تدفع له مسبقا. (بريش و خلدون، 2016، صفحة 39)

6.الإجارة:

الإيجار هو الكراء المعروف حاليا، و هو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء عقار أو أي شيء آخر و من ثم توقيع عقد إجارة منتهي بالتملك مع مستأجر لمدة محددة، عند انتهاء هذه المدة يقوم البنك بنقل ملكية العقار إلى المستأجر مع إعطاء خيار للمستأجر أن يمتلك العقار قبل انتهاء المدة و ذلك بأن يدفع مبلغ محدد كيفية حسابه عند توقيع العقد. (بن مصطفى، 2018، صفحة 58)

رغم أن البنوك الإسلامية لها فلسفتها الخاصة في العمل لكن يمكن تحديد مواطن الشبه بينها و بين البنوك التقليدية من حيث أن (سعيد، 2017، صفحة 82):

- كلا النوعين من المصارف يقوم بتجميع المدخرات من أفراد المجتمع، ثم يقوم بإعادة توظيفها بفعالية أكبر في الاقتصاد؛
- كلاهما يخضع على حد سواء لرقابة البنك المركزي و التقيد بالقرارات الصادرة عنه؛
- تقدم البنوك الإسلامية نفس الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية و التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية منها: الحسابات الجارية، الصُرفة، التحويلات النقدية، تحصيل الأوراق التجارية لحساب الدائنين.

III.تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر:

1.الإطار القانوني و التشريعي للصناعة المصرفية الإسلامية :

أكد خبراء الاقتصاد الإسلامي أن الجهاز المصرفي الجزائري قابل لاستيعاب المعاملات المصرفية الإسلامية، وفي هذا الإطار سعى بنك الجزائر من خلال إصداره للنظام رقم 02-2020 إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و الذي يحدد قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها، أول بادرة فعلية نحوها نتهاج و تكريس الصناعة المصرفية الإسلامية، و الذي ومن خلاله استطاعت البنوك العمومية الجزائرية و لأول مرة دخول السوق المصرفية الإسلامية، يليه حديثا إصدار (القانون رقم 09/23، 2023) المتضمن القانون النقدي و المصرفي، بحيث يعد هذا الأخير المرجع الجديد التشريعي للنشاط البنكي



والمالي و الذي ألغى بمقتضاه (الأمر رقم 03/11، 2003) وفقا للمادة 166 منه، أين تناول من خلال الباب الخامس المعنون بالتنظيم المصرفي، في فصله الأول جانب خصص للتعريف بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و شروط ممارستها، وفق ما يلي :

1.1 تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:

وفقا للمادة رقم 02 من (النظام رقم 02-2020، 2020) بنصها على أن: "تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد"، بحيث يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 68 إلى 70 من (القانون رقم 09/23، 2023)، فالمشرع الجزائري و من خلال هذا الأخير عمل على حصر العمليات البنكية التقليدية ، كما و أضاف من خلال المادة رقم 71 : " أن العملية المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبايك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة"، و هي :

- **تلقي الأموال من الجمهور:** "و هي الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها ، بشرط إعادتها، بحيث نجد أن هذه الأموال "و ذلك بحسب المادة رقم 68 من (القانون رقم 09/23، 2023)، و قد أوضح المشرع من خلال المادتين رقم 11 و 12 من (النظام رقم 02-2020)، أن هذه الأموال تأخذ شكلين هما:

• حسابات الودائع: التي تحتوي على أموال يتم إيداعها في البنك، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو شخص آخر عند الطلب أو حسب الشروط المتفق عليها؛

• الودائع في حسابات الاستثمار :و هي توظيفات لأجل، تترك تحت تصرف البنك المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية و تحقيق أرباح؛

- **عمليات القرض:** يشكل عملية قرض، كل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان، وفقا للمادة رقم 70 من (القانون رقم 09/23، 2023)

- **وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن:** فبحسب المادة رقم 74 من (القانون رقم 09/23، 2023) تعتبر وسائل الدفع ، كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستخدم ، بما في ذلك العملة الالكترونية .

2.1 المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و شروط ممارستها :

المنتجات التي تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فقد عدتها المادة رقم 04 (النظام رقم 02-2020، 2020) هي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع و الودائع في حسابات استثمارية.

و في هذا الإطار بناء على ما تنص عليه المادة رقم 14 من النظام رقم 02/2020 يجب أن يحصل البنك أو المؤسسة المالية على شهادة مطابقة شرعية من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالصناعة المالية الإسلامية، وذلك قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر، لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. كما و يتعين على البنك أو المؤسسة المالية، و وفقا لنص المادة رقم 15 من نفس النظام ،إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، و التي يجب أن تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، فتسويق المنتج الإسلامي، يتطلب الوثائق الموالية : (النظام رقم 20-02، 2020)

- شهادة مطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
 - بطاقة وصفية للمنتج
 - رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية.
- و هو ما أكدت عليه المادة رقم 73 من (القانون رقم 09/23، 2023)، و بغرض مواكبة التجارب الدولية الرائدة في مجال الصناعة المصرفية، وقع بنك الجزائر مطلع سنة 2022 مذكرة تفاهم مع هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامي AAOIFI، و التي تقوم بوضع معايير التمويل الإسلامي، قصد تبني المعايير الصادرة عن الهيئة السابقة الذكر لتنظيم عمل المالية الإسلامية في الوطن. (بوالوذنين، 2023، صفحة 12).
- و كما يشترط النظام (النظام رقم 20-02، 2020) حسب نص المادة رقم 03: على أن البنوك و المؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات إسلامية يجب أن تحوز على وجه الخصوص على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية.

حيث تجدر الإشارة أن بنك الجزائر منذ صدور النظام رقم 02/2020 ، تلقى ما يزيد عن 20 ملفا لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ، و اردا من 11 بنكا ، وذلك من باب الامتثال لأحكام المشرع الجزائري ، أين وافق بنك الجزائر على كل الملفات المقدمة لديه، و المتوافقة و الأحكام التنظيمية المعمول بها، و هو الأمر الملاحظ من خلال الجدول رقم 01 أسفله، أن معظم الملفات المقدمة من طرف البنوك تتضمن بالدرجة الأولى طلب ترخيص تسويق منتجات حسابات الودائع و الودائع في حسابات الاستثمار، تليها المراجعة و الإجازة، فمع نهاية الربع الثالث من سنة 2022 ، تم تسجيل فتح أكثر من 60 ألف حساب مصرفي إسلامي على مستوى البنوك العمومية و بقيمة ودائع تقارب 50 مليار دينار جزائري . (بوالوذنين، 2023، الصفحات 7-11).



الجدول رقم 01: البنوك المتحصلة على تراخيص تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية لسنة 2022

البنك	مضاربة	مشاركة	مراجعة	إجارة	بيع السلم	استصناع	حسابات الودائع	الودائع في حسابات استثمارية
البنك 1			×				×	×
البنك 2				×			×	×
البنك 3			×	×			×	×
البنك 4			×	×			×	×
البنك 5			×				×	×
البنك 6			×	×			×	×
البنك 7	×	×	×	×	×	×	×	×
البنك 8	×		×	×	×	×	×	×
البنك 9			×				×	×
البنك 10	×	×	×	×	×	×	×	×
البنك 11	×	×	×	×	×	×	×	×

المصدر: (بوالوذنين، 2023، صفحة 9)

3.1 ضمان استقلالية شبائيك الصيرفة الإسلامية :

كما يتيح (النظام رقم 20-02، 2020) وفقا للمادتين 17 و 18 ، فرصة إنشاء شبائيك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية الخاصة و العمومية، و بحسب المادة رقم 72 من (القانون رقم 09/23، 2023) يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشبائيك الصيرفة الإسلامية و المحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما و يجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط الشبائيك ، و أن تكون حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية مستقلة تماماً عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن، كما أن ضمان هذه الاستقلالية يتم من خلال توفير هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصرياً لذلك، بحيث لم يحدد المشرع كيفية تكوين رأس مال مستقل عن المؤسسة الأم.

2. تطور عدد وكالات الصيرفة الإسلامية:

في بادئ الأمر كانت السوق المصرفية الجزائرية تضم فقط بنكين إسلاميين خاصين هما: "بنك البركة" الذي تم اعتماده سنة 1991 و "مصرف السلام" الذي يزاول نشاطه في الجزائر منذ سنة 2009، أين بلغ سنة 2022 عدد البنوك التي تحصلت على ترخيص تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية 11 بنكا (بوالوذنين، 2023، صفحة 07).



فالصيرفة الإسلامية سنة 2019 كانت منعدمة على مستوى المصارف العمومية، و هو الأمر الذي يظهر جليا من خلال الجدول رقم 02 أدناه، لكن مع ظهور التشريعات القانونية التي تسمح بذلك بدأ التوجه نحو نهج الصيرفة الإسلامية الذي يشهد تطورا تصاعديا ملحوظا، حيث بلغ نهاية سنة 2024 عدد الوكالات التي تعتمد تسويق المنتجات و الصيغ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية و الخاصة 102 وكالة موزعة على كافة التراب الوطني، أين خصصت المصارف العمومية 23 وكالة حصرا للتمويل الإسلامي، بينما نظيرتها الخاصة اعتمدت 79 وكالة إسلامية من أصل 401 وكالة، فالملاحظ هنا هو وجود وتيرة تصاعدية في تطور عدد الوكالات الصيرفة الإسلامية، مما يدل على أن منتجات الصيرفة الإسلامية تلقى إقبال جماهيري ملحوظ، و هو الأمر الذي يدفع البنوك لاعتماد منتجات موافقة للشريعة لاستقطاب المزيد من الأموال.

الجدول رقم 02 : تطور عدد وكالات القطاع المصرفي الجزائري خلال السنوات 2024/2020

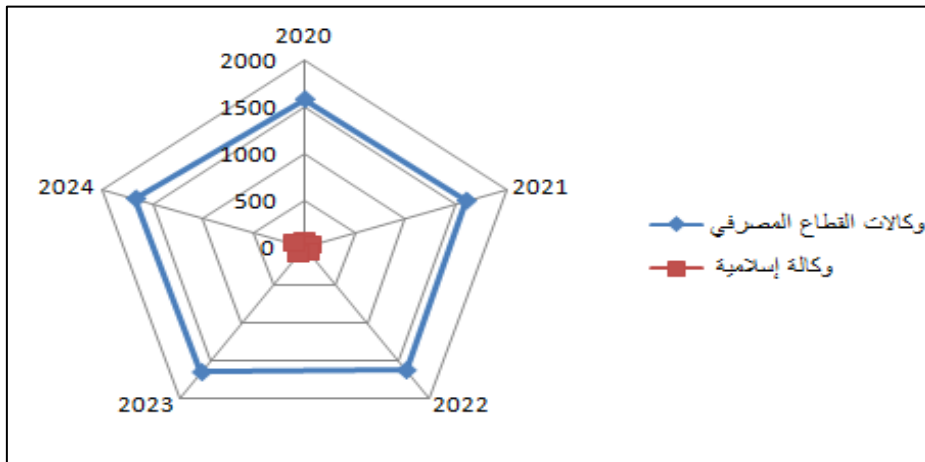
السنة	2020	2021	2022	2023	2024
وكالات القطاع المصرفي	1577	1602	1628	1652	1673
وكالة إسلامية (القطاع المصرفي)	56	61	75	89	102
المصارف العمومية	1188	1201	1229	1252	1272
وكالة إسلامية	1	2	10	18	23
المصارف الخاصة	390	401	399	400	401
وكالة إسلامية	55	59	65	71	79

المصدر: (بنك الجزائر، 2025، صفحة 47)

إلا أن الشكل رقم 01 يوضح العدد القليل للوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية مقارنة بالوكالات التقليدية، وهو الأمر الذي يشير إلى أن مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري لا تزال ضئيلة، بالنظر لعدد الوكالات الإسلامية على المستوى الوطني.

الشكل رقم 01: تطور عدد الوكالات الإسلامية بالنسبة لوكالات القطاع المصرفي خلال السنوات

2024/2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 02

3. تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي:

في نهاية سنة 2024، بلغ الحجم الإجمالي لودائع التمويل الإسلامي 793,5 مليار دينار جزائري بنسبة نمو قدرت بـ: 17%، أقل بقليل من سنة 2023 التي شهدت نسبة ارتفاع في نسبة الزيادة السنوية قدرت بـ: 22,41%، هذا الأمر راجع وفق تقرير بنك الجزائر إلى الإقبال الكبير على فتح حسابات الودائع وتراجع حجم ودائع الحسابات الاستثمارية (بنك الجزائر، 2025، صفحة 55)، في حين عرفت سنة 2021 أعلى مستوى في نسبة زيادة في حجم الموارد المجمعة مقارنة بباقي السنوات، الأمر الملاحظ من خلال الجدول رقم 02 وهي السنة التي شهدت الانطلاقة الرسمية للصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى القطاع العمومي.

الجدول رقم 03 : تطور حجم ودائع حجم ودائع التمويل الإسلامي خلال السنوات 2024-2020

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
الحجم الإجمالي لودائع التمويل الإسلامي (مليار دج)	340	443,9	553,7	678,2	793,5
نسبة الزيادة السنوية %	/	30,79	24,57	22,41	17
إجمالي ودائع القطاع (مليار دج)	10756	12484,9	14530,4	14917	16246,4
حجم ودائع التمويل الإسلامي بالنسبة لحجم ودائع القطاع %	3,16	3,56	3,81	4,54	4,88

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2025).



في حين يتضح جليا من خلال الجدول نفسه أن مؤشر حجم ودائع التمويل الإسلامي بالنسبة لحجم ودائع القطاع، يتطور بوتيرة تصاعدية بطيئة نوعا ما ، كما أن حجم الموارد الإسلامية المجمعة لا يشكل سوى نسبة 4,88% من إجمالي ودائع القطاع سنة 2024، أما من خلال الشكل رقم 02 و الجدول رقم 03 أدناه و الذي يوضح توزيع حصص ودائع التمويل الإسلامي لسنة 2024، يتضح جليا هيمنة القطاع الخاص على الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بما يقارب 76,26% ، فحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر استحوذ "بنك البركة" و "بنك السلام" وهما مصرفان إسلاميان ينتميان للقطاع الخاص على نحو 66,3% من إجمالي الودائع الإسلامية، و بذلك نجد أن البنوك العمومية الجزائرية لا تزال حديثة العهد في مجال الصيرفة الإسلامي، مقارنة بالبنكين السالفين الذكر .

الجدول رقم 04: توزيع نسب حصص ودائع التمويل الإسلامي بين القطاع البنكي العمومي والخاص

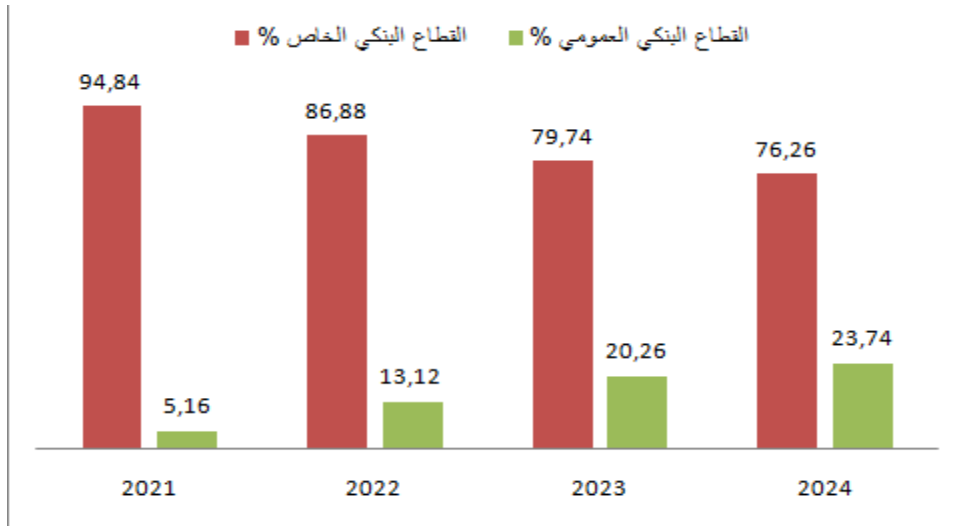
2024/2021

السنة	2021	2022	2023	2024
القطاع البنكي الخاص %	94,84	86,88	79,74	76,26
القطاع البنكي العمومي %	5,16	13,12	20,26	23,74

المصدر: (بنك الجزائر، 2025، صفحة 59)

الشكل رقم 02: توزيع نسب حصص ودائع التمويل الإسلامي بين القطاع البنكي العمومي و

الخاص 2024/2021



المصدر: (بنك الجزائر، 2025، صفحة 59)



4. منتجات التمويل الإسلامي:

كما ذكرنا سابقا المنتجات التي تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصرفية الإسلامية فقد عددها المادة رقم 04 (النظام رقم 02-20، 2020)، و عليه فقد حدد بنك الجزائر قائمة المنتجات الأكثر تسويقا وفق الجدول الموالي:

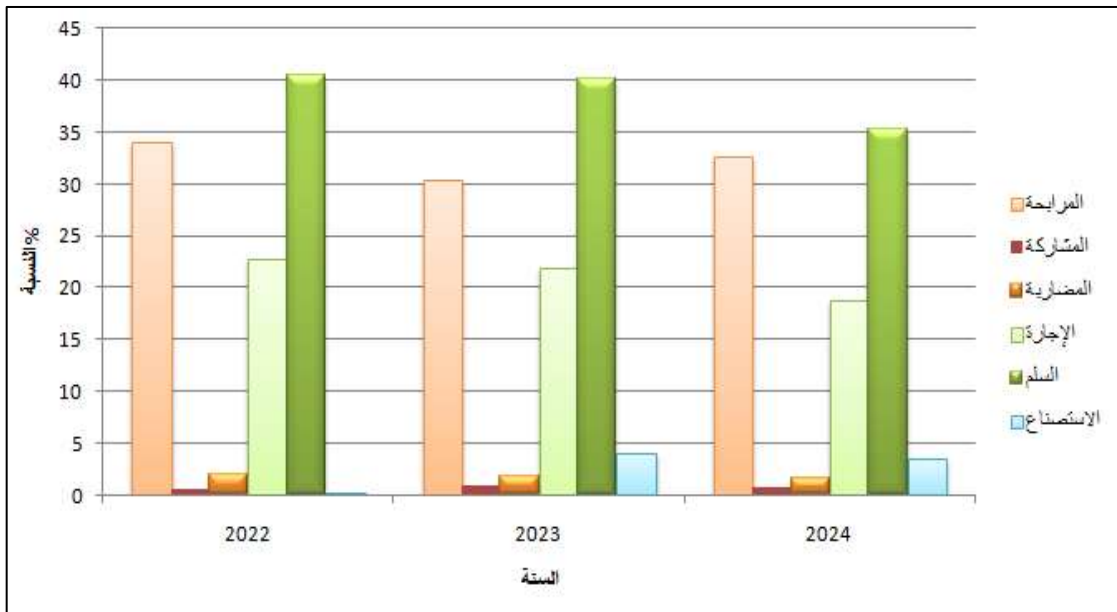
الجدول رقم 05: قائمة منتجات التمويل الإسلامي خلال السنوات 2022-2024

2024		2023		2022		منتجات التمويل
%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	
32,61	173,6	30,41	139,5	34,08	129,7	المراجحة
0,78	5,4	0,91	4,2	0,52	2,0	المشاركة
1,55	25,7	1,8	8,3	1,99	7,6	المضاربة
18,86	121,7	21,88	100,4	22,86	86,5	الإجارة
35,26	174,2	40,03	187,7	40,44	153,9	السلم
3,47	30,3	4,03	18,5	0,23	0,9	الاستصناع
0,018	1,4	0,21	0,1	-	0,0002	أخرى
100	532,2	100	458,7	100	380,5	المجموع

المصدر: (بنك الجزائر، 2025، صفحة 61)

من خلال الجدول رقم 05 والشكل رقم 03 اللذان يعكسان أهم منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر، يتضح جليا أن صيغة "بيع السلم" تحتل المركز الأول مع نهاية سنة 2024 بمبلغ تمويل إجمالي قدر بـ: 174,2 مليار دينار جزائري و ذلك أن بيع السلم يسمح للمصرف بتقديم الأموال مباشر للعميل، أين يقوم هذا الأخير بدور المشتري، مع منحه مهلة لتسليم البضاعة المشتراة، بذلك يعتبر هذا النوع من التمويل أكثر مرونة لتدخل البنك في المعاملات، يليها صيغة "المراجحة" بمبلغ تمويل إجمالي قدر بـ: 173,6 مليار دينار جزائري، و ذلك أن هذه الصيغة تستعمل بصفة كبيرة من طرف العملاء للحصول على عقارات و سيارات ..، كما تحتل منتج الإجارة المركز الثالث، في حين صيغ "الاستصناع"، "المشاركة" و "المضاربة" تحتل المراكز الأخيرة على التوالي، و على الرغم من تطورها الإيجابي تظل الأقل تسويقا.

الشكل رقم 03: هيكل قائمة منتجات التمويل الإسلامي خلال السنوات 2022-2024 (%)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 05

الخلاصة:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية، تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطبيق مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية، وكان لظهورها دور مهم في خدمة المجتمع والاقتصاد ككل من خلال المساهمة في رفع الحرج عن الأفراد المسلمين، حيث استطاعت المصارف الإسلامية وضع نهج خاص بها، وسط زخم البنوك التقليدية بوضع آليات للمعاملات تؤدي نفس الوظائف الاقتصادية للمصارف التقليدية، و لكن بأسس تناسب أحكام الشريعة الإسلامية، منها تكييف العلاقة مع العملاء على أساس الشراكة بحيث لا يتم تحديد عائد مسبق على الأموال المودعة عكس البنوك التقليدية التي تقوم على أساس التعامل بالفوائد.

و في هذا الإطار تحاول الجزائر حديثا تهيئة أرضية ملائمة للتسويق الواسع لمنتجات الصيرفة الإسلامية، من خلال وضع الأطر القانونية لذلك و لعلّ النظام رقم 2020-02، أولبادرة فعلية نحو تكريس الصناعة المصرفية الإسلامية، والذي ومن خلاله استطاعت البنوك العمومية لأول مرة دخول السوق المصرفية الإسلامية، إما عن طريق اعتماد وكالات إسلامية أو عن طرق فتح شبابيك إسلامية، خصوصا وأننا نجد انه قبل انطلاق النظام السالف الذكر، كانت الصيرفة الإسلامية في الجزائر حكرا على بنكين إسلاميين خاصين فقط، يليه حديثا إصدار (القانون رقم 09/23، 2023) المتضمن القانون النقدي و المصرفي، بحيث يعد هذا الأخير المرجع التشريعي للنشاط البنكي و المالي و الذي ألغي بمقتضاه (الأمر رقم 03/11، 2003)، أين تناول من خلال الباب الخامس



المعنون بالتنظيم المصرفي في فصله الأول جانب خصص للتعريف بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و شروط ممارستها، فالجزائر تسعى لتكريس العمل المصرفي الإسلامي، من خلال إبرام شراكات دولية أين وقع بنك الجزائر مطلع سنة 2022 مذكرة تفاهم مع هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، بهدف تسير المؤسسة المالية الإسلامية وفق منهج شرعي، خصوصا و أنه من خلال النظام رقم 02/2020، و القانون رقم 09/23 قد حدد بنك الجزائر الأسس و الضوابط الشرعية التي تسمح بتسويق المنتج الإسلامي على مستوى المصرف التقليدي، عليه نقبل الفرضية التي كان مفادها :

يعمل بنك الجزائر من خلال إصدار الأنظمة و القوانين على تفعيل نشاط الصناعة المصرفية الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري وعلى التوجه نحوها بوتيرة سريعة.

النتائج المتوصل إليها: توصلت الورقة البحثية إلى:

- يعمل بنك الجزائر على تفعيل قوانين الصيرفة الإسلامية و العمل وفق قواعد الفقه الإسلامي، من خلال النظام رقم 02-2020، و القانون رقم 09/23؛
- بلغ سنة 2022 عدد البنوك التي تحصلت على ترخيص تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية 11 بنكا تقليديا؛
- عدد الوكالات التي تعتمد تسويق المنتجات و الصيغ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية و الخاصة 102 وكالة موزعة على كافة التراب الوطني؛
- هيمنة القطاع الخاص على الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بما يقارب 80% ؛
- حجم الموارد الإسلامية المجمعة لا يشكل سوى نسبة 4,88% من إجمالي ودائع القطاع سنة 2024؛
- تعتبر صيغ "بيع السلم"، "المراجعة" و "الإجارة" المنتجات الأكثر تسويقا في الصناعة المصرفية الجزائرية.

التوصيات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها:
- يجب العمل على تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ، من خلال اصدارا قوانين تفصيلية موضحة أكثر لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي الجزائري، لاسيما بخصوص إنشاء الشبائيك الإسلامية على مستوى البنك التقليدي من ناحية استقلالية رأس المال ؛
- صياغة خطة واضحة، و حملة تسويقية محلية ضخمة تروج للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، التي تلاقي إقبال محتشم لدى الجمهور، الأمر الذي يساهم بشكل ملحوظ في تعبئة الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع؛
- تدريب و تكوين الموارد البشرية من اجل تدعيم الصناعة المصرفية الإسلامية، من خلال إقامة شراكات دولية مع بنوك رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.



قائمة المراجع:

- الأمر رقم 03/11. (مؤرخ في جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت، 2003). يتعلق بالنقد و القرض . الجزائر: بنك الجزائر.
- القانون رقم 09/23. (2023). يتضمن القانون النقدي والمصرفي مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 . الجزائر: بنك الجزائر.
- النظام رقم 20-02. (2020). المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و يحدد قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس . الجزائر: بنك الجزائر.
- بنك الجزائر. (جوان، 2025). التقرير السنوي لسنة 2024 عن التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر. تاريخ الاسترداد 09 10 2025، من <https://www.bank-of-algeria.dz>
- خديجة سعيدي. (2017). إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة حالة البنوك الإسلامية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية العلوم التجارية . تلمسان، تخصص علوم مالية و مصرفية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- رقية بوخيزر. (2012). إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير . جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- شوقي بورقة. (2013). التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الاجراءات و التكلفة. الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع.
- عبد الحميد بوالوذنين. (2023). الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر، المؤتمر الدولي للمالية الإسلامية. بنك الجزائر، الجزائر.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية. جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث التدريب.
- عبد القادر بريس، و زينب خلدون. (2016). الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة و فعالية أداء الإسلامية. مجلة الإقتصاد و المالية ، السداسي الثاني (03).
- عبد القادر بن مصطفى. (2018). البنوك الإسلامية و مدى إستجابتها لمعايير بازل 3: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي -السعودية -الكويت -الإمارات -للفترة 2013/2016. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية . تلمسان، تخصص علوم مالية دولية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- عبد الكريم أحمد قندوز، و سفيان قعلول قعلول. (2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع و التحديات و الأفاق. صندوق النقد العربي. دراسات معهد التدريب و بناء القدرات.
- Khan, F. (2010). how« Islamic » is Islamic Banking. journal of economic Behavior & Organization (76).